الأمم المتحدة

A/75/380

الجمعية العامة

Distr.: General
6 October 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 44 من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 30 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 29 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**
الممثل الدائم

131020 081020 20-12952 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 30 أيلول/سبتمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بخصوص الاجتماع العام غير الرسمي الذي عُقد عبر الإنترنت في 31 آب/أغسطس 2020 بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدّم إلى الجمعية العامة، والذي ألقت خلاله أيضا ممثلة عن القبارصة اليونانيين كلمة عمدت فيها إلى عرض صورة مغلوطة تماما عن المسائل المتعلقة بقبرص.

وفي البداية، أود أن أشدد على أن القبارصة الأتراك لا يزالون محرومين من التمثيل ومن المشاركة التي يستحقونها في المحافل الدولية، بما فيها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، مما يؤدي إلى حرمان ممثلي الجانب القبرصي التركي، باعتباره شريكا في ملكية الجزيرة بالتساوي، من إمكانية إسماع أصواتهم، وإلى السماح لممثلي القبارصة اليونانيين بتزييف الحقائق التاريخية والقانونية المتعلقة بقبرص بشكل كبير في غيابهم.

وفيما يتعلق بمسألة الموارد الهيدروكربونية (المحروقات) الموجودة حول الجزيرة، ظل الجانب القبرصي التركي يرى دائما أن التعاون والحوار والدبلوماسية بشأن الموارد الهيدروكربونية الموجودة حول جزيرة قبرص هي السبيل الوحيد للتخفيف من حدة التوتر في الجزيرة وحولها. ولا شك في أن التعاون بين الجانبين بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك الموارد الهيدروكربونية، من شأنه أن يسهم في بناء الثقة والترابط فيما بينهما، مما يحفز على إيجاد تسوية قائمة على التفاوض لمسألة قبرص ويؤدي إلى التخفيف من حدة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة. ومن هذا المنطلق، قدم الجانب القبرصي التركي في تموز/يوليه 2019 مقترحا محدَّثا وموسعا بشأن مسألة الهيدروكربونات الموجودة حول الجزيرة، ولكن المقترح ما زال مطروحا.

ومن المؤسف أن الإشارات العامة وغير المبررة المتعلقة بمسألة الموارد الهيدروكربونية الواردة في تقارير الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، وكذلك البيانات والإجراءات القائمة على النفعية السياسية الصادرة عن بعض أعضاء مجلس الأمن، ما فتئت تشجع الجانب القبرصي اليوناني على التهرب من التعاون مع الجانب القبرصي التركي وعلى تكثيف أنشطته الأحادية الجانب، ويمثّل ذلك في الواقع السبب الفعلي لتزايد حدة التوترات في الجزيرة وفي المنطقة. ولذلك، إذا كان المجتمع الدولي صادقا في عزمه على إيجاد حل لهذه المسألة، فعليه أن يدعو، دون مزيد من التأخير وبحسم، إلى الحوار والدبلوماسية والتعاون بين الجانبين في قبرص. وعلاوة على ذلك، نود أيضا أن نعيد التأكيد في هذا الصدد أن أي مؤتمر إقليمي قد يُعقد يجب أن يضم الجانب القبرصي التركي، بوصفه شريكا في ملكية الموارد الهيدروكربونية الموجودة حول الجزيرة، وهي مسألة يعترف بها المجتمع الدولي أيضا، وأن يراعي بذلك الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية في المنطقة.

وفيما يتعلق بمسألة منطقة ماراش المغلقة التي جرت الإشارة إليها في كلمة ممثلة القبارصة اليونانيين، أود أن أشدد مرة أخرى على أن الخطوات التي اتخذتها حكومتنا بشأن منطقة ماراش المغلقة، وهي جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، تتفق مع القانون الدولي، وهي تهدف أولا وقبل كل شيء إلى حماية واحترام حقوق ملكية السكان السابقين في هذه البلدة، وهي مسألة دعت لها أيضاً القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن. وفي الواقع، فإن الحفاظ على الوضع الراهن غير المقبول على

حساب حقوق أولئك السكان يشكل انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا شك في أن هذه الخطوات ستساعد أيضا على معالجة أزمة الثقة العميقة بين الجانبين وشعبيهما في الجزيرة، حيث أنها ستتيح لجميع السكان السابقين، بمن فيهم القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك، فرصة للعمل معا والتعاون، وبناء الثقة، وخلق صلات ترابط بينهما. وينبغي التشديد على أن السكان القبارصة اليونانيين السابقين في منطقة ماراش المغلقة يؤيدون القرار المذكور الذي اتخذته حكومة الجمهورية التركية لشمال قبرص، وهم يصرحون علنا بأن هذا القرار سيتيح لهم فرصة العودة إلى ممتلكاتهم، وبأنهم على استعداد للقيام بذلك.

وفي الكلمة التي ألقتها ممثلة القبارصة اليونانيين أمام الجمعية العامة، أشارت أيضا إلى مسائل من بينها مسألة الأشخاص المفقودين والتراث الثقافي. أما في الواقع، فقد اتبعت الإدارة القبرصية اليونانية منذ فترة طويلة سياسة تهدف إلى تسييس هذه المسائل الإنسانية لأغراض الدعاية السياسية. وفيما يتعلق بمسألة التراث الثقافي، أود التشديد على أن الجانب القبرصي التركي، رغم موارده الضئيلة، يحمي ويصون التراث الثقافي لجزيرة قبرص الذي ورثته عن الثقافات والحضارات المتنوعة والغنية التي تعاقبت على الجزيرة عبر التاريخ. وبالإضافة إلى الجهود التي يبذلها الجانب القبرصي التركي لحماية وحفظ التراث الثقافي في شمال قبرص، بغض النظر عن أصله، دأب هذا الجانب أيضا على المشاركة بنشاط وعلى المساهمة بصورة بناءة في أعمال اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي التي تعد مثالا بارزا على الطريقة التي تمكّن الجانبين من تحقيق إنجازات كبيرة من خلال التعاون المفيد للشعبين.

أما الإدارة القبرصية اليونانية، فما فتئت تنتهج، منذ عام 1963، سياسة تسعى إلى القضاء على جميع آثار التراث التركي الإسلامي لقبرص. فخلال الفترة الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، دمَّر القبارصة اليونانيون المساجد والمزارات وغيرها من الأماكن المقدسة الموجودة في القرى التركية في جميع أنحاء الجزيرة. وكشفت الدراسات الميدانية التي أجراها خبراؤنا مؤخرا والمعلومات التي جُمعت من القبارصة الأتراك الذين زاروا جنوب قبرص أن 32 من بين أكثر من 130 مسجدا في جنوب قبرص مهددة بالانهيار بسبب الإهمال، في حين أن أغلبية ما تبقى منها في حالة سيئة للغاية. وعلاوة على ذلك، تعرضت جميع الممتلكات الثقافية المنقولة من هذه الآثار، أي المئات من مخطوطات القرآن الكريم، وسجادات الصلاة، وحوامل المصاحف، والقطع التي تجسِّد الفن الإسلامي، للتدمير أو النهب.

وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين، يبذل الجانب القبرصي التركي قصارى جهده لتسوية هذه المسألة الإنسانية التي تؤثر على الشعبين من أجل مساعدة اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص على القيام بعملها والمساهمة فيه لكي تتمكّن اللجنة من تنفيذ ولايتها بنجاح. وفي هذا الصدد، حرص الجانب القبرصي التركي باستمرار على تقديم معلومات بشأن مواقع الدفن المحتملة الموجودة في الشمال وسمح بالوصول إلى تلك المواقع، وذلك عملا باتفاق عام 1997 المبرَم بين زعيمَيْ القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، من أجل مساعدة اللجنة على تحديد مكان رفات المفقودين. وعلاوة على ذلك، واصل الجانب القبرصي التركي تقديم أي معلومات جديدة يمكن أن تساعد اللجنة على القيام بعملها، وأنشأ في آب/أغسطس 2016 لجنة للمحفوظات تم تكليفها بالتدقيق أكثر في المحفوظات ذات الصلة للعثور على المعلومات التي تطلبها اللجنة المعنية بالمفقودين بشأن مواقع الدفن وأماكن الرفات. وتتعاون لجنة المحفوظات بهمة مع اللجنة المعنية بالمفقودين وتلبي أي طلبات تقدمها للحصول على معلومات بشأن مختلف الحالات. أما الجانب القبرصي اليوناني فهو يحجب معلومات متصلة بالمحفوظات عن اللجنة المعنية بالمفقودين ويواصل تسييس المسألة الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين، من خلال حملات الدعاية الكاذبة ولعِب لعبة إلقاء اللوم على الآخر، بدلا من تركيز جهوده على معالجة المسألة في إطار تلك اللجنة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرض آراء الجانب القبرصي التركي بشأن طريقة تعامل مجلس الأمن مع الجانبين في قبرص. فكما لا يخفى على أحد تكمن علة وجود منظمة الأمم المتحدة، وعلى الأخص مجلس الأمن، في صون السلام والاستقرار والأمن في العالم. وغني عن القول إن هذه المسؤولية البالغة الأهمية التي أوكلت إلى المجلس تقتضي الوفاء بالتزامات معيّنة. فأولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بأي مسألة مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، يُتوقع من أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمون الذين يتمتعون بحق نقض أي قرار، أن يوفروا لكل طرف في أي منازعة فرصة متكافئة للتعبير عن آرائه وشواغله مباشرة.

ولكن للأسف، تم مؤخرا تجاهل هذا المبدأ في حالة قبرص أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، على سبيل المثال، نلاحظ أنه لم يُعقد أي اجتماع مع الممثلين المنتخبين للشعب القبرصي التركي خلال الزيارات الرفيعة المستوى التي أجراها أعضاء مجلس الأمن الدائمون مؤخرا إلى الجزيرة. ويتسبب هذا النهج في حرمان الجانب القبرصي التركي من فرصة للإعراب مباشرة عن آرائه بشأن آفاق التوصل إلى تسوية في قبرص، وفي ازدياد حدة التوترات حاليا في الجزيرة وحولها فيما يتعلق بمسألة الهيدروكربونات. ويُتوقع من أعضاء المجلس أيضا أن يساعدوا ويشجعوا الأطراف المعنية الفعلية في أي منازعة، أي مسألة الموارد الهيدروكربونية الموجودة حول قبرص في هذه الحالة، على إيجاد حل سلمي وعادل بدلا من الانحياز إلى جانب أو التدخل مباشرة كما لو كانوا طرفا أيضا في المنازعة. ولا شك في أن تعامل المجلس مع الجانبين بطريقة غير متكافئة، إلى جانب صمته إزاء الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني، لا يؤدي فقط إلى تشدد الموقف العدائي للقبارصة اليونانيين تجاه القبارصة الأتراك، بل إنه يضر أيضا بالجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سلمي لمسألة قبرص في إطار بعثة المساعي الحميدة التي تقومون بها وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن. في حين ننتظر من المجلس أن يعتمد سياسات تتماشى أيضا مع الدعوة التي وجهتموها مؤخرا إلى "بذل جهود جادة لتجنب أي تصعيد إضافي ونزع فتيل التوترات" (S/2020/682) ومع دعوة المجلس نفسه إلى "خفض مظاهر التوتر في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط" (القرار 2537 (2020)).

وللأسف، في الوقت الذي بلغت فيه التحديات غير المسبوقة في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ذروتها على جانبي الجزيرة، فإن زيادة الأعمال الأحادية الجانب التي تقوم بها الإدارة القبرصية اليونانية، بما في ذلك برنامج التسليح الضخم الذي تواصل تنفيذه وبناء حوالي 190 موقعا لإطلاق نار (مخابئ عسكرية) على طول المنطقة العازلة، لا تؤدي إلا إلى تأجيج التوتر في الجزيرة وإلحاق مزيد من الضرر بالثقة بين الجانبين الهشة أصلا كما أنها تكشف عن النوايا الحقيقية للإدارة القبرصية اليونانية فيما يتعلق بالمصالحة وبناء مستقبل مشترك مع القبارصة الأتراك.

ورغم السياسات والأعمال العدائية والاستفزازية الصادرة عن الإدارة القبرصية اليونانية، فإن الجانب القبرصي التركي يرى أنه لا يمكن التخفيف من حدة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة إلا من خلال الدبلوماسية والحوار. وفي هذا الصدد، كنتم على حق عندما حثثتم في الآونة الأخيرة على تعزيز التعاون بشكل أوثق بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني والجهات الفاعلة الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتزم الجانب القبرصي التركي مواصلةَ جهوده من أجل تهيئة مناخ يفضي إلى تحويل الجزيرة والمنطقة إلى منطقة للتعاون والاستقرار من خلال الدبلوماسية والحوار.

وبناءً على ما تقدم، نعتقد أن الوقت قد حان لكي يقوم أعضاء مجلس الأمن، بصفة خاصة، والمجتمع الدولي، بصفة عامة، بتهيئة ظروف تكفل تكافؤ الفرص بين الجانبين في قبرص وبالتشجيع بقوة على التعاون بشكل أوثق من خلال الدبلوماسية والحوار. ولا شك في أن هذا النهج سيهيئ بيئة مواتية للتخفيف من حدة التوتر في المنطقة، كما سيمهّد الطريق للتوصل إلى تسوية قائمة على التفاوض لمشكلة قبرص.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص